تنمية الموارد البشرية فى العالم الإسلامى

بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامى

فى دورته الثانية عشرة

المزمع عقدها فى ماليزيا

صيف ٢٠٠٧

إعداد

الدكتور شوقى أحمد دنيا

أستاذ الاقتصاد

العميد السابق لكلية التجارة

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

تتجدد القوة الاقتصادية لدى الأمم من خلال ما لديها من عناصر اقتصادية، ونمط توظيفها واستخدامها لهذه العناصر. وعادة ما يعبر عن تلك العناصر بالموارد الاقتصادية، والتى تضم أنواعاً رئيسية هى: الموارد الطبيعية من معدنية ومائية وزراعية.. إلخ. والموارد البشرية والموارد المولدة من تفاعل النوعية السابقة. وأياً كان تصنيف هذه الموارد فإن الموارد البشرية Human Resoarces تقف على رأسها وتحتل مكانة الصدارة فيها. وقد أخذت هذه الحقيقة فى الوضوح جانباً على كل المستويات، فمن يملك المورد البشرى الكفء يمسك بناصية القوة والتقدم. ويجوز قصب السبق فى المنافسة الضاربية القائمة اليوم بين الدول حول السيطرة والهيمنة الاقتصادية وغيرها فى ظل متغيرات العولمة التى جعلت من العالم قرية صغيرة، والتى جلبت معها المتغيرات الفائقة السرعة فى كل مجالات الحياة وبخاصة ما يتعلق بالمعرفة والمعلومات والتكنولوجيا. وكل ذلك يفرض على الدول التى تريد البقاء ناهيك عن التقدم والمشاركة أن تمسك بزمام المعرفة والعلم وأن تقدم أقصى ما يمكنها لما لديها من موارد بشرية بحيث تجعلها ذات كفاءة عالية تستطيع من خلالها أن تشق طريقها فى مضمار السباق العالمى.

وإذا ما نزَّلنا هذه الحقائق على واقع العالم الإسلامى فإننا نلاحظ الكثير من المفارقات والعديد من الاختلالات فالعالم الإسلامى يمتلك الحجم الكبير من السكان، بما لا يجعل من العنصر

البشرى عنق زجاجة أو محيط اختناق يحول بين هذا العالم والانطلاقة الاقتصادية، وإذا ما نزرنا إلى سكان العالم الإسلامى من حيث الكيف، فإننا نلاحظ ضعفاً متفشياً سواء من حيث التعليم أو من حيث الصحة، فهناك ما يقارب ٥٠% من سكانه أميَّ لا يعرف القراءة والكتابة كما أن العديد والعديد من سكانه يزرع تحت كابوس العديد من الأمراض وسوء التغذية. ومن المفارقات العجيبة أن العالم الإسلامى رغم فقرة فى العناصر البشرية الكفؤة فإن الممون للعالم المتقدم بالكفاءات البشرية فى مختلف المجالات، والتى على عوائقها تقوم النهضة ويتسارع التقدم فى هذا العالم المتقدم فى الغرب.

والكلام فى موضوع الموارد البشرية فى العالم الإسلامى له جوانبه المتعددة المتشعبة والتى تعجز هذه الورقة ومثلها معها عن تغطيتها، ومن ثم فإننا نكتفى هنا بالإشارة إلى بعض هذه الجوانب، ومن ذلك بيان مدى أهمية الموارد البشرية فى عمليات التقدم والتنمية، وبيان مدى اهتمام الإسلام بهذه النوعية من الموارد ثم نعرج على بعض المشكلات التى تواجه العالم الإسلامى فى هذا الشأن، ومن ذلك ما يعرف بمشكلة تزيف العقول الإسلامية. كذلك فإن مشكلة الأمية هى الأخرى مشكلة ثم إن أنظمة التعليم فى العالم الإسلامى هى بدورها عليها العديد من الملاحظات، حيث لم تستطع أن تقدم استثماراً فعالاً فى رأس المال البشرى Haman Capital، وأخيراً هناك مشكلة هشاشة التعاون بين مؤسسات التعليم فى العالم الإسلامى، ولولا خشية اتهامى بالتشاؤم المفرط لقلت إننا اليوم نعيش دولاً إسلامية ولا نعيش عالماً إسلامياً، وشتان بين هذا وذاك. وهذه الحقيقة المرة النشاز فى ظل التسارع السريع نحو التكتلات فى كل بقاع الأرض، ما عدا البقعة الإسلامى(!) هذه الحقيقة تفرض علينا الحذر الشديد ونحن نتكلم عن قضية مثل هذه على مستوى العالم الإسلامى.

فالأمر لا يعدو أن يكون مجرد سمات عامة لا تنفى وجود تباينات قد تكون جادة بين دول العالم الإسلامى فى قضايا المورد البشرى والمحافظة عليه وتنمية وما هنالك من سياسات تعليمية وإننى أحيى أمانة مجمع الفقه الإسلامى على جعلها هذا الموضوع محوراً من محاور البحث والدراسة فى هذه الدورة، علناً نستخلص دروساً ونخرج بشئ من الرؤى حول استراتيجية جيدة لتنمية ما لدى العالم الإسلامى من موارد بشرية لا يعمل منها إلا القليل، والكثير منها معطل ومهدر، رغم أنها أصبحت طوق النجاة لعالمنا الإسلامى فى ظل العولمة الاجتياحية التى نعيشها.

والتى لن يمنع من احتياجها لنا سوى التعاون والتكتل والتكامل بين دول العالم الإسلامى، والبعد عن التقوقع وراء النظرة الفطرية الضيقة والتى تكاد تعصف عصفاً بعالمنا الإسلامى وتحيلة إلى أثر بعيد ناهيك عن إزاحته البعيدة عن مضمار المنافسة الجادة التى يقوم عليها نظام العولمة

السائد.

والأمل أن يرتفع إدراك حكومات العالم الإسلامى لكى يعلم أن موقعه على الخريطة العالمية يحدده أولاً وقبل كل شئ ما لديه من موارد بشرية.

وتحتوى هذه الورقة على الفقرات التالية:

- الموارد البشرية وأهميتها فى صناعة التقدم والتنمية.
- من وسائل تنمية الموارد الموارد البشر - التعليم.
- اهتمام الإسلام بتنمية الموارد البشرية (بالتعليم).
- الموارد البشرية فى العالم الإسلامى.
  - منظور ديمجرافى اقتصادى - الحجم والعمالة.
  - منظور اجتماعى - الأمية والتعليم.
  - نزيف العقول الإسلامية.
- توصيات.
- مراجع.

الموارد البشرية وأهميتها فى صناعة التقدم والتنمية

الموارد البشرية مصطلح اقتصادى يراد به الإنسان أو البشر من حيث علاقتهم بالإنتاج، فالمعروف أن مدخلات العملية الإنتاجية ترجع فى جملتها إلى الإنسان والأموال، وغذا كانت الأموال تحتاج إلى استثمار وتراكم فيها بقصد تكوين ما يعرف برأس المال المادى فإن الإنسان بدوره يحتاج إلى استثمار فى قدراته وإمكاناته حتى يتكون ما يعرف برأس المال البشرى. وإذا كان معين العناصر الإنتاجية المادية هى الموارد الطبيعية والرأسمالية فإنه معين العناصر الإنتاجية البشرية هو السكان. ومن الطبيعى أن كل السكان لا يمثلون عناصر إنتاج، فهناك عوامل عديدة تجعل من عنصر الإنتاج البشرى أقل بكثير من حجم السكان فى أى مجتمع. ومع ذلك فإنه من حيث المبدأ كلما توفر سكان المجتمع كلما توفر عنصر الإنتاج البشرى لدى هذا المجتمع، شريطة أن تكون المحددات الأخرى طبيعية، لكن هذه العلاقة المبدئية قد تختل بقوة باختلال هذه المحددات، فمثلاً لو تفشت الأمية فى مجتمع ما فإنه لازم ذلك تضاؤل حجم عنصر الإنتاج البشرى لديه مهما زاد حجم سكانه، لأن الكثير من هؤلاء لا يمكنهم الإسهام فى العملية الإنتاجية التى باتت تتطلب المزيد من المعرفة والمهارة، وفى مثل تلك الحالة يبدو الأمر السلبى للسكان على التنمية جلياً،

وقوياً، فالغالبية مستهلكة والأقلية القليلة منتجة. وبالطب فإن مواجهة مشكلة الأمية إنما تكون بالتعليم والتدريب. ومن ثم باتت عملية التعليم والتدريب أساسية وضرورية فى إنجاز عملية الإنتاج والتى هى عمود عملية التنمية بيد أنه ليس كل تعليم أو تدريب ينتج تنمية فعالة للعنصر البشرى، وتأهيلاً جيداً له، وإنما هو تعليم وتدريب ذو مواصفات معينة، وإلا فتعليم وعدم تعليم سواء، بل إنه ليمكن القول إن عدم التعليم حينئذ أجدى من التعليم، حيث إن العبء على التنمية أقل. وهكذا نصل إلى القول بأنه يمكن أن تقل نسبة الأمية فى المجتمع ويشيع التعليم فيه، ومع ذلك يكون إسهام العنصر البشرى فى العملية الإنتاجية إسهام ضعيف كذلك فإنه إذا ما شاعت البطالة فى مجتمع ما، وقد تشيع نتيجة للأمية أو لسوء نظام التعليم أو التدريب أو لغير ذلك من العوامل، فمعنى ذلك إهدار للعنصر البشرى وعدم الاستفادة المثلى به فى العملية الإنتاجية.

ومن هنا يمكن القول إن المحافظة على العنصر البشرى وتأهيله وتنميته ليسهم بقوة فى عملية التنمية رهن بمواجهة فعالة لمشكلة تفشى الأمية ومشكلة سوء ورداءة نظام التعليم، وأيضاً سوء السياسات القائمة التى لم تلتفت التفاتاً جاداً إلى مشكلة البطالة وإهدار فرص الاستفادة من العنصر البشرى.

وفى عصرنا هذا تتنافى الدول على امتلاك ما يعرف باقتصاد المعرفة، والذى يعنى بالمعرفة ويعتبرها سلعة اقتصادية بالغة القيمة، ويتوقف ذلك كله على النظر إلى العنصر البشرى على أنه يحتل موقع الصدارة فى العملية الإنتاجية، سابقاً ومتقدماً بذلك على امتلاك المزارع والمناجم والمصانع(د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة - الكويت رقم ١٤٧، صـ ٨، د. محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٧٩، صـ ٧٦).

والمعروف أن التراكم الحقيقى لرأس المال الذى من شأنه إثراء المجتمع هو ذلك التراكم الذى يتجسد فى القدرة على إنتاج القدرة الإنتاجية(د. جورج قرم، التبعية الاقتصادية، بيروت: ١٩٨٠، صـ١٤٦).

والحق أن جل التفاوت القائم الآن بين الدول، إن لم يكن كله، ناجم عن التفاوت فى مقدار استنفار الطاقة البشرية وحسن توظيفها (إبراهيم البليهى، من أسباب القحط العلمى والعملى فى المجتمع الإسلامى، ندوة أساليب تحسين الأداء، كلية الاقتصا، جامعة الملك سعود، فرع القصيم، ١٩٩٢م).

وعلينا أن ندرك أن توفر السكان دونما وجود عمل جاد على تحويل جزء كبير منهم إلى قوة عمل تعمل بالفعل بكفاءة لا يقارن بتوفر الموارد الطبيعية أو المالية المعطلة، فالأول أثره سلبى

شديد الوطأة على عملية التنمية بينما الثانى لا يعدد أن يكون أثره حيادياً، فهو مجرد مال لم يستفد به، لكن المورد الإنسانى هو بين اثنين لا ثالث لها إما دافع للتنمية، وإما معوق لها، فإن أحسن النظام القام التعامل تعليماً وتربية وصحة كان أقوى دافع للتنمية، وإن أساء التعامل معه ولو بتركه معطلاً كان وباله على التنمية جسيماً، من حيث مجرد وجوده، ومن حيث سلوكه (ورضى الله عن سيدنا عمر بن الخطاب عندما قال لأحد نوابه: "إن الله قد خلق الأيدى لتعمل، فإذا لم تجد فى الطاعة عملاً التمست فى المعصية أعمالاً فاشغلهم بالطاعة قبل أن يشغلوك بالمعصية").

وعندما سئل زعيم الصين "ماو" كيف ستنهض بدولة سكانها أكثر من مليار وثلث نسمة؟ قال: إن السؤال الصحيح هو: كيف ستستفيد من مليارين وستمائة ألف يد، ومليار وثلاثمائة ألف عقل لإحداث النهضة؟

أنظر إلى أى مدى كانت نظرة النظام صائبة وحكيمة لعنصر البشرى، فهو قبل أن يكون مجرد كمّ استهلاكى هو بأكثر من ذلك بكثير كمٌّ إنتاجى. ومن المفارقات المحزنة أن هذه المقولة الحكيمة للزعيم الصينى مكنونة فى تراثنا الإسلامى، وسبقة إلى القول بها الإمام الرازى حيث يقول عند تفسير قوله تعالى {وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم} :وأما قوله حاجات الإنسان كثيرة، فنقول: مكاسبة كثيرة أيضاً، فإنه يكتسب بيده، كالخياط والنساج، وبرجلة كالساعى وغيره، ويعينه كالناطور، وبلسانه كالحادى والمنادى، وبفهمة كالمهندس والتاجر، وبعلمه كالطبيب والفقيه، وبقوة جسده كالعتال والحمال"(الإمام الرازى، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت: جـ٥، صـ ٧٨).

ثم إن العنصر البشرى وما لديه من مقدرة وخبرة هو الذى يحافظ على الموارد المادية وينميها، وكم من موارد مادية ضاعت أو أهدرت لعدم توفر المورد البشرى الكفء، وكم من خدمات نافعة قدمها العنصر البشرى حيال العناصر الإنتاجية الأخرى(د. فؤاد مرسى، مرجع سابق، صـ ٣٧، وما بعدها

ـ د. فرج عزب، أبعاد وقضايا التنمية الاقتصادية، القاهرة: ١٩٩٤، صـ١٢٩.

ـد. على لطفى، التنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٤، صـ١٩٣.

ـ د. أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للنشر، ١٩٩٠، صـ٣٢٧).

وهكذا بات الرهان اليوم خاصة حول امتلاك عنصر بشرى ذى إنتاجية عالية، وذى قدرة على الاختراع والابتكار. وعلينا ألا ننسى أنه وحده هو صانع التنمية فى اليابان، وكذلك فى المانيا

بعد تدميرها فى الحروب العالمية، كما أنه المسئول الول عن النهضة الموجودة حالياً فى الهند وفى الصين وفى دول شرق أسيا.

ثم إن العولمة التى نعيشها بما تقوم عليه من شركات عابرة للقوميات تفرض على العالم الإسلامى أن يبادر بتنمية ما لديه من عناصر بشرية من خلال التعليم والتدريب لتزويدهم بالمهارات المطلوبة من قبل هذه الشركات حتى يضمنوا لهم مكاناً فى سوق العمل الدولى الذى أصبحت المنافسة فيه كونية وضارية، وكلها تدور حول مدى ما يتمتع به العنصر البشرى من كفاءة إنتاجية، وقدرة على التعامل الفعال مع متطلبات سوق العمل(د. رضا عبد الحكيم، الأهمية الاستراتيجية للمعرفة ورأس المال البشرى، مجلة الاقتصادى الإسلامى، عدد ٢٩٢، رجب ١٤٢٦هـ).

وبذلك يستطيع أن يستحوذ على أجور عالية وعمالة متزايدة، وفى ذلك دفع قوى لعمليات التنمية فى العالم الإسلامى. وعلى الوجه المقابل فإن امتلاك الشركات الوطنية الإسلامية لقوة عمل مدربة وذات مهارات عالية يجعلها فى وضع تنافسى أفضل مع الشركات متعددة الجنسيات، الأمر الذى يمكنها من البقاء بل والنمو والتوسع.

من وسائل تنمية الموارد البشرية - التعليم

من المتفق عليه أن التعليم الجيد يمثل مكان الصدارة بين وسائل ومحددات تنمية الموارد البشرية تلك الموارد التى باتت تمسك بيديها مرتكزات التقدم والنهضة والتنمية الشاملة. وإذا كانت التكنولوجيا ضرورة عصرية فإن التعليم هو الذى يصنع التكنولوجيا، وينتج منها ما يؤدى إلى رفع كفاءة العمل، ومن ثم ارتفاع مستوى الإنتاجية(فينود توما، دروس مستفادة من التنمية الاقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، صدوق النقد الدولى، سبتمبر ١٩٩١).

لقد أصبح قطاع المعلومات لدى الدول المتقدمة يسهم بما يقارب نصف إجمالى الناتج القوى ويوفر هذه النسبة من الوظائف فى بعض هذه الدول(د. محمد المرصفى، اقتصاديات التعليم، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر، جامعة المنصورة، كلية التجارة).

ويعزى بعض الباحثين الفشل فى تحقيق التنمية فى معظم البلاد العربية إلى إخفاقها فى مواكبة التطورات العلمية والتقنية وعدم قدرتها على تنمية ما لديها من موارد بشرية بالشكل الذى يجعلها تنافس الغير فيما تقدمه من إنتاج ومنتجات(د. طه محمد علوان، الاقتصاديات العربية.. الدافع واستراتيجية التحديث، المؤتمر العلمى السابع عشر - كلية التجارة - جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠١م).

ويعد التدريب العنصر المكمل للتعليم، واليوم لم يعد التعليم المدرسى مهماً بلغ مستواه قادراً على تقديم الإنسان الذى يستطيع أن يتعامل بكفاؤة واقتدار مع آليات التكنولوجيا المعاصرة، وبالتالى أصبح التدريب المهنى الجيد ضرورة من ضرورات العصر حتى تتمكن المؤسسة، أياً كان شكلها، وأياً كانت السلعة أو الخدمة التى تقدمها، من تقديم منتج جيد يقف على أرض صلبة أمام المنافسة العالمية الضاربة(د. على عبد الوهاب، التنمية البشرية ودورها فى تحقيق الفعالية فى أداء المنظمات، ضمن كتاب "البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين للدكتور سعيد عامر، مركز وايد سيرفس للتطوير الإدارى، القاهرة، ٢٠٠٠م، صـ٤٣٧، وما بعدها، جون ميد لتون).

ومن ثم المزيد من الأرباح وكذلك الأجور وغير خاف ما لعبة التعليم الجيد من دور بارز فى النمو المثير الذى حققته دول شرق آسيا، حيث طبقت سياسات واضحة للاستثمار فى التعليم الأساسى ثم التعليم العالى، الأمر الذى ولد زيادات سريعة فى مهارات القوة العاملة، وتوفير قدر لا بأس به من الخبرات والمهارات العلمية العالية والتى تمكنت من تقديم الكثير من الابتكارات والاختراعات فى العديد من المجالات الاقتصادية(جون بيج، معجزة بلدان شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، صدوق النقد الدولى، عدد مارس ١٩٩٤).

وينبغى أن نعلم جيداً أن التعليم هو استثمار اقتصادى سليم فهو بالنسبة للمتعلمين يزيد من دخولهم ويحسن من صحتهم، وهو بالنسبة للمجتمع يقلل من الفقر ويدعم التوسع فى المعرفة ويرفع من مستوى الناتج القومى، وهناك دراسات عديدة تثبت أن الائد النقدى للاستثمار فى التعليم يزيد عن ١٥%، وهى أعلا من تكلفة الفرصة البديلة، ويلعب التعليم الأساسى فى الدول النامية الدور البارز فى تحقيق التنمية فى هذه الدول، حيث من المعتاد أن معظم من يستفيد من هذا التعليم هم الفقراء، على ما هو عليه الحال فى التعليم العالى، وكذلك الثانوى، ففى كثير من هذه الدول نجد المستفيد الأكبر من التعليم الثانوى والتعليم الجامعى.

هم الأغنياء(نيكولاس بيرنيت وآخرون، تحيد أولويات الاستثمار فى التعليم، مجلة التمويل والتنمية، العدد ديسمبر ١٩٩٥م).

ومعنى ذلك أن التعليم الأساسى يدعم النمو والعدالة معاً(آلان مينجات، التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، مجلة التمويل، مارس ٢٠٠٢م).

ولا يقف أثر التعليم عندما يعرف بآثاره المباشرة على النمو الاقتصادى بل يتعداه إلى آثار غير مباشرة ويتجلى ذلك بوضوح فى تعليم البنات، حيث إن تعليم الأنثى يبطئ من النمو السكانى وينشر أساليب الرعاية الصحية والتغذية الأفضل، وتتراكم هذه الآثار من جيل لآخر محدثة بيئة

تعليمية جيدة(أدريان ميرسبوز، التعليم، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ١٩٩٠، بربارة هيرز، اجتذاب المرأة إلى التيار الاقتصادى، مجلة التمويل عدد ديسمبر ١٩٨٩).

ولا يقف الأمر عند تعليم الإناث وما يحدثه من آثار إنمائية مباشرة وغير مباشرة، بل يتجاوز إلى تعليم الذكور، ففوائده تتجاوز دوره كرأسمال بشرى فى إنتاج السلع(أمارتيا صن، التنمية حرية، عالم المعرفة - الكويت، رقم ٣٠٣، صـ٣٤١، وما بعدها).

لما يوفره لصاحبه من حقوق وما يجعله يستفيد مما أمامه من فرص وخيارات ويمكن القول إن التعليم للإنسان هو لازمة من لوازمه بغض النظر عن الجانب الاقتصادى، ومن خلال التعليم الجيد نتعرف على القدرات والمهارات لدى الأفراد ومن ثم تتولد التخصصات العلمية الفعالة والتى يصقلها ويصل بها إلى غاياتها النظام التعليمى الجيد، ولعلنا بذلك ندرك أنه ليس المهم ولا المطلوب مطلق تعليم وإنما هو تعليم بمواصفات خاصة وذلك كى يحدث أثره الإيجابى فى تنمية الإنسان ككل من وجهة وتنمية المورد البشرى منه بوجه خاص.

اهتمام الإسلام بتنمية الموارد البشرية

أهمية الإنسان فى الإسلام لا تحتاج إلى بيان وتوضيح، وإنما مجرد الإشارة، فالإنسان هو المخلوق الوحيد الذى أعلن الله تعالى فى قرآنه المجيد أنه كرَّمه، قال تعالى: {ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا} (الإسراء ٧٠). ومظاهر التكريم الإلهى للإنسان أكثر من أن تحصى ومواطنه أجل من أن يحاط بها وحرمة الإنسان المسلم عند الله أعلى وأسمى من حرمة أعظم مخلوقاته المادية مثل الكعبة، كما ورد فى الحديث الشريف.

والاعتداء عليه فى كل مقوماته مُجَّرمٌ مُحَّرمٌ وزوال الدنيا كلها بما فيها وما عليها أهون عند الله من قتل مسلم بغير حق. وهو المخلوق الوحيد فى الكون المستخلف من قبل الله تعالى، فهو خليفة الله فى الأرض يقوم عليها ويعمرها، وكل ما فى الأرض مخلوق للإنسان ومن أجله {هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً} (القفرة ٢٩)، وكل مخلوقات الله تعالى: الأرضينة والسماوية مسخرة للإنسان {وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه { الجاثية ١٣)، وهو المخلوق العاقل الذى أمده الله تعالى بهدايته على مر التاريخ من خلال الرسل والرسالات الألهية المتتابعة ثم إن المخلوق الأرضى الوحيد الذى شرفه الله تعالى بالتكليف ومنحه نعمة من أجل النعم وهى العقل.

وعلى المستوى الاقتصادى وجدنا الإسلام يؤكد سلفاً على الحقيقة التى بات الفكر

الاقتصادى اليوم يقررها ويتعرف عليها، وهى أن المورد البشرى هو محور العملية الإنتاجية، وأن الموارد الأخرى مهما توفرت لا تغنى شيئاً دون قيام المورد البشرى عليها. قال تعالى: {هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فأمشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور} (الملك:) وقد ساق القرآن الكريم ملحمة بناء سد ذى القرنين لافتاً الأنظار منبهاً الأفكار على أن العنصر البشرى فى أى عملية إنتاج هو المحور والأساس.

فقد توفر لهذه الأمة من المقومات المادية والمالية الشئ الكثير، لكنها لم تغن عنها شيئاً فى تحقيق الأمن، لافتقادها العنصر البشرى الكفء قال تعالى: {حتى إذا بلغ بين السدين وجد من دونها قوماً لا يكادون يفقهون قولاً: قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج يفسدون فى الأرض فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً: قال ما مكنى فيه ربى خير فأعينونى بقوة أحيل بينكم وبينهم ردماً: أتونى زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال أتونى أفرغ عليه قطرا فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا} (الكهف ٩٣- ٩٧).

والمتدبر للقرآن الكريم يجده أول من نبه إلى ما أصبح يعرف اليوم بالتنمية الإنسانية، وليس فقط التنمية البشرية وليس فقط تنمية الموارد البشرية، ويعرف المختصون ما بين مضامين تلك المصطلحات من فروق جوهرية، فليس الإنسان فى نظر الإسلام هو فقط صانع النمية وأدائها، وإنما هو مع ذلك وقبله الغاية والهدف والمقصد من النمية، فالتنمية هى شأن إنسانى فى صنعة وإنتاجه وفى مقاصده ومآلاته وغاياته، فطيب الحياة ورفاهتها وتوفير أسباب المعيشة والحياة الكريمة الرغدة، كل ذلك من مقاصد الإسلام.

وكم تمنن الله تعالى على الإنسان بتوفير متطلبات السعادة ورغد العيش من طعام لشراب لملبس لمسكن لانتقال لزواج لزينة...إلخ.

هذه مجرد إشارات خاطفة تفصح عن مدى أهمية الإنسان فى الإسلام.

وإذا كان الإنسان فى نظر الإسلام على هذا النحو من المكانة والأهمية فهو جدير بأن يقدم له الإسلام أهم وسيلة يتمكن بها من أداء رسالته والقيام بوظيفته وهى العلم. ولن تجد كتاباً يحتفى بالعلم والعلماء مثل القرآن، ولن تجد ديناً ولا مذهباً يلفع من شأن العلم والعلماء مثل الدين الإسلامى.

ولسنا مبالغين إن كلنا إن الإسلام هو صانع العلم والمعرفة فى العالم المعاصر كله، فهو الذى دفع إلى البحث العلمى الجاد فى كل مناحى الحياة، وهو الذى قدم المناهج العلمية الصحيحة لتناول القضايا المختلفة، وهو الذى على يده وصلت المعارف القديمة مهذبة منقحة مصوبة إلى

العالم الغربى(محمود الشرقاوى، الإسلام وأثره فى الثقافة العالمية، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامى، العدد ١٦٠، صـ٥٧، وما بعدها، د. عماد خليل، حول إعادة تشكيل العقل المسلم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥، صـ٧٠، وما بعدها، جوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٦م).

إن اهتمام الإسلام فى أعلا مصادره، القرآن والسنة بالعلم والمعرفة لم يعد فى حاجة إلى بيان، الأمر الذى يجعل من تكرار القول فيه لا يزيد عن كونه تحصيل حاصل، ونكتفى هنا ببعض الإشارات الخاطفة الكاشفة بجلاء عن موقف الإسلام من هذه القضية.

ما ظنك بدين يبدأ دستوره القرآنى بالأمر التكليفى بالقراءة والكتابة والتوجه نحو العلوم الدقيقة {اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الإنسان من علق: إقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم} (القلم ١-٥).

ما ظنك بدين يطرح فى أعلا مصادره هذا السؤال الانكارى {هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون} (الزمر: ٣٩).

ما ظنك بدين يعلنها صريحة مدوية {يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات} (المجادلة ٥٨).

ما ظنك بدين يربط بأحكام ووثوق بين الأحكام والتشريعات وبين العقل والتفكير ؟ ويجعل التفكير فريضة إسلامية قال تعالى: {كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون}(لمزيد من المعرفة يراجع الأستاذ عباس العقاد، التفكير فريضة إسلامية، القاهرة).

ما ظنك بدين يأمر الإنسان بالنظر العلمى الفاحص فى الكون كله: {قل انظروا ماذا فى المسوات والأرض} (يونس ١١٠).

ما ظنك بدين يأمر الإنسان أن يطلب من ربه المزيد من العلم {وقل رب زدنى علما} (طه ١١٤).

ما ظنك بدين يجعل طلب العلم وتحصيلة فريضة على كل مسلم ومسلمة. ما ظنك بدين يفضل العالم على العابد. ما ظنك بدين يعلنها على لسان رسوله حرباً على المتقاعسين عن محو الأمية، يستوى فى ذلك المتعلمون والأميون. وأظن أن هذه كانت المرة الأولى التى تسمع فيها البشرية منذ أماد بعيدة أن دولة تعلن الحرب على الأمية وتجعل التعليم إلزامياً قال صلى الله عليه وسلم: "ما بال أقوام لا يفقهون جيرانهم ولا يعلمونهم ولا يعطونهم ولا يأمرونهم ولا ينهونهم" وما بال أقوام لا يتعلمون من جيرانهم ولا يتفقهون... وأنه ليعلمن قوم جيرانهم ويفقهونهم ويأمرونهم

وينهونهم، وليتعلمن قوم من جيرانهم ويتفقهون ويتعظون أولاً عاجلتهم العقوبة.. والحديث الشريف طويل، وفى نهاية طلب المتعلمون من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمهلهم سنة ليعلموا جيرانهم. انظر كيف أنذر الرسول صلى الله عليه وسلم الأميين والمتعلمين بالحرب، وانظر إلى مدى أهمية الأمر وخطورته حيث حدد لهما أمداً محدداً يقضى فيه الأمية، وبالتالى يسرى فيه نظام إلزامية التعليم، والتساؤل المطروح علينا هو: هل يعجز المتعلمون فى العالم الإسلامى وهم كثر، عن تجنيد حملات مستمرة واعية فعالة هدفها استئصال شآفة الأمية؟ وهل عجزت الحكومات ومؤسسات المجتمع المدنى عن إنجاز ذلك المطلب الملح؟

ما ظنك بدين حول أتباعه من أميين إلى علماء موسوعيين فكل مناحى العلوم والمعارف.

ما ظنك بدين يجعل حب أحد أتباعه للعلم على النحو الذى يروى عن الإمام الشافعى قال: تلميذه المزنى قيل للشافعى: ما مشهدتك للعلم؟ قال: أسمع بالحرف مما لم أسمعه فتود أعضائى أن لها أسماعاً تتغم بها مثلما تنغمت أذناى. قيل له: فكيف حرصك عليه؟ قال: حرصى الجموع المنوع فى بلوغ لذته للمال. قيل له: فكيف طلبك له؟ قال: طلب المرأة المضله ولدها وليس لها غيره".

ما ظنك بدين امتلأت ربوع بلاده منذ أمد بعيد إبان أن كانت البشرية ترزح تحت كلاكل الجهل والأمية، بخزائن الكتب وتعج بالمدارس والجامعات والمراكز العلمية. وفى هذا الصدد أكتفى بتقديم وثيقة تاريخية تغنى عن كل كلام(نقلاً عن مجلة الاقتصاد الإسلامى، بنك دبى الإسلامى، العدد ٣٠٧، شوال ١٤٢٧هـ).

إنها الرسالة التى بعث بها ملك انجلترا إلى خليفة المسلمين فى الاندلس "من جورج ال٣ثانى ملك انجلترا والغال والسويد والنرويج إلى خليفة ملك المسلمين فى مملكة الأندلس صاحب العظمة هشام الثالث، الجليل المقام بعد التعظيم والتوقير، فقد سمعنا عن الرقى العظيم الذى تتمتع بفيضه الصافى معاهد العلم والصناعات فى بلادكم العامرة، فأردنا لابنائنا اقتباس نماذج من هذه الفضائل لتكون بداية حسنة فى اقتفاء أثركم لنشر أنوار العلم فى بلادنا التى يسودها الجهل من أركانها الأربعة ولقد وضعنا ابنة شقيقتنا الأميرة دوبانت على رأس بعثة من بنات أشراف انجلترا لتتشرف بلثم أهداب العرش والتماس العطف، لتكون مع زميلاتها موضع عناية عظمتكم وحماية الحاشية الكريمة، وحدب من اللواتى سيتوفرون على تعليمهن، ولقد ارفقت مع الأميرة هدية متواضعة لمتامكم الجليل، أرجو التكرم بقبولها مع التعظيم والحب الخالص"

من خادمكم المطيع

جورج الثانى

ملك انجلترا والغال والسويد والنرويج

ما ظنك بدين يجعل التفريط فى التدريب بمثابة الخروج من الإسلام "من تعلم الرمى ثم تركه فليس منا".

ما ظنك بدين يأمر أتباعه بإقامة التخصص العلمى الدقيق فى كل مناحى الحياة. يقول تعالى: {وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون} (التوبة ١٢٢)، إن القرآن الكريم يطلب من المسلمين أن ينفر من كل فرقة منهم طائفة تتفقه فى الدين، وليس فقط تحصل الدين وتفهمه، وإنما أن يحصل التعمق إلى درجة الفقه. والمعروف أن الدين الإسلامى ومن شامل ممتد هداه لكل مناحى الحياة. ومن ثم كانت هناك نفرة للتخصص العلمى فى كل مجالات الحياة، ثم مواصلة التعليم للأجيال التالية(الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعى فى الإسلام، الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٦، صـ٩٢، وما بعدها).

ما ظنك بدين يرشح العلم لإنجاز ما لم يمكن إنجازه بأى وسيلة أخرى مهما كانت كما نشير إلى ذلك الآية الكريمة {قال الذى عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك} (النمل: ٤٠).

إن الإسلام لم يقف فى تناوله للعلم واهتمامه به عند حد الأطر العامة. وإنما تناول التعليم الفنى المنتج للمهارة البشرية التى تتمكن من إنتاج السلع بمواصفات الجودة المطلوبة، قال تعالى: {إن اعمل سابغات وقدر فى السرد واعملوا صالحاً إنى بما تعملون بصير} (سبأ ١١)، وقال تعالى: {وعلمناه صنعة لبوس لكم} (الأنبياء ٤٠).

وبهذا نقول بثقة واطمئنان إن الإسلام والجهل لا يلتقيان، وإنه لا طريق للإسلام سوى العلم.

ويبقى أمامنا تساؤل مهم هو: أى علم هذا الذى يشيد به الإسلام بل ويأمر به أمراً لازماً كل من اتبعه أو على الأقل البعض القادر منهم على تحصيله؟ هل هو العلم الدينى بالمفهوم الضيق المنحصر فى معرفة الشعائر الدينية والأحكام المتعلقة بالعبادات المعروفة؟ أم هو العلم الدنيوى المجرد من كل روحانية؟ أماذا؟ إن هذا السؤال كبير متشعب، والإجابة عليه هى بدورها كبيرة متشعبة، لكننا هنا نوجز القول فيها، إن العلم فى نظر الإسلام هو العلم النافع، ومفهوم النفع فى الإسلام هو مفهوم حقيقى أى ما يفيد الناس ويصلح أحوالهم، ويحسن من أوضاعهم، ومقصود الإسلام هو تحسين أحوال الناس فى كل من الآخرة والدنيا على السواء. والإسلام يربط الدنيا

بالآخرة برباط يكاد يصل بهما إلى اعتبارهما شيئاً واحداً، فلا صلاح للآخرة مع فساد الدنيا، ولا صلاح للدنيا مع إغفال الاخرة، والعمل الصالح فى نظر الإسلام هو الذى يصلح الدنيا والآخرة معاً. وفى ضوء هذا التصور فإن العلم الذى ينشده الإسلام ويأمر به هو الذى يرشد ويهدى إلى العمل الصالح بهذا المفهوم وبهذا بات العلم فى الإسلام هو العلم الشامل لكل المجالات الكونية محاطاً بسياج قوى بين التدين والإيمان بالله الخالق، ومدفوعاً بحب التعرف على سنن الله تعالى فى خلقه فى كل المجالات الإنسانية والطبيعية العلم الذى يريده الإسلام هو العلم الذى يبنى الإنسان وينمى له كل مقوماته ويحافظ له عليها، ينمى فى الإنسان الأخلاق والسلوك القديم، ينمى فيه القدرات الذهنية، ينمى لديه المعلومات والمعرفة بكل ما يحيط به، ينمى فيه الشعور بالالتزام والمسئولية، ينمى فيه العقل والضمير والوجدان بعبارة مجملة علم يتزكى به الإنسان فى كل ما لديه من مقومات مادية ومعنوية.

وفى ضوء ذلك فإن الإنصراف بالعلم إلى الانتصار على معرفة بعض العبادات والشعائر مغاير تماماً للهدى الإسلامى ولروح الشريعة ومقاصدها. كما أنه الإنصراف به إلى مجرد العلوم الدنيوية منقطعة تماماً عن الأصول الجذرية والأخلاقية والروحية هو الآخر خروج عن المفهوم الإسلامى للعلم، ثم هو السلاح للعلم عن تحقيق النفع الحقيقى من درائه وهو علم منبوذ إسلامياً ومستعاذ منه. قال صلى الله عليه وسلم "وأعوذ بك من علم لا ينفع" وبعد ذلك لا يبقى أمامنا إلا أن نطرح سؤالاً أخيراً هو: أين النظم والمؤسسات التربوية التعليمية القائمة الآن فى العالم الإسلامى من هذا المفهوم الإسلامى للعلم؟ وأظن أن أفضل محاكمة لهذه النظم والسياسات والمناهج التعليمية القائمة فى العالم الإسلامى هى ما تجرى فى ضوء هذا المعيار وفى الفقرة القادمة نتطرق للإجابة الموجزة على هذا التساؤل المطروح، ودون أن نصادر على المطلوب نقول هنا: إن التعليم الحالى فى العالم الإسلامى عجز عن تحقيق العلم المطلوب بدرجة ليست بالقليلة، وبالتالى تضاءل تأثيره فى إنجاز أى نهوض حقيقى فى عالمنا الإسلامى المعاصر، كما كان له إبان عصور التألق الحضارى الإسلامى.

الموارد البشرية فى العالم الإسلامى

فمن نثق فى كياسة القارئ وأن لن يتوقع فى هذه الورقة أو بمعنى أدق فى هذا الحيز من هذه الورقة أن يجد دراسة علمية متكاملة عن هذا الموضوع متشعب الأبعاد متعدد القضايا والمسائل وإنما هى إشارات إلى بعض المحاور ذات الأهمية، وذلك على النحو التالى:

منظور ديمجرافى اقتصادى:

يبلغ عدد سكان العالم الإسلامى ١٣٠٦ مليون نسمة، يمثل أكثر من نصفهم ما يعرف بقوة العمل وهى تلك الفئة العمرية الواقعة بين ١٥- ٦٥ سنة، ومعدل النمو السكانى فى العالم الإسلامى مرتفع نسبياً، وهذا يجعل الهرم السكانى فى العالم الإسلامى متسع القاعدة، حيث تمثل فيه الفئات العمرية الصغيرة، والشابة نسبة عالية، وهذا يمثل تحدياً قوياً من جهة، كما يمثل فرصاً واعدة من جهة أخرى، فعلى العالم الإسلامى أن يوفر فرص التعليم الكفء والرعاية الصحية لهذه الأعداد الغفيرة وتوفير ذلك، خاصة مع المسمتوى التعليمى ليس بالأمر اليسير، وعلى العالم الإسلامى أن يوفر لهذه الشبيبة فرص العمل المناسبة حتى لا تنجر إلى جيش البطالة مضيعة على الاقتصاد الإسلامى الكثير من العناصر الإيجابية إضافة إلى ما تجلبة من مشكلات اجتماعية وأمنية وأخلاقية، ومن جهة أخرى فإن العالم الإسلامى يمتلك هذا الرصيد الضخم من الثروة البشرية ممثلة فى قوى عاملة متوفرة، لا يضطر معها إلى استيراد لتلك القوة، كما هو الحال الآن فى أوربا، وتفيد الاحصاءات أن حجم البطالة فى العالم الإسلامى يبلغ حوالى ٢٠٠ مليون نسمة بنسبة ٢٨% من قوة العمل، وهى نسبة عالية جداً ذات كلفة اقتصادية كبيرة، يكفى أن ندرك أن ثلث القوة البشرية لا يعمل، وبدلاً من أن يكون معيلاً أصبح معالاً، وبدلاً من أن يكون منتجاً أصبح مجرد مستهلك، ومطلوب من العالم الإسلامى أن يعيد النظر وبسرعة وبفعالية فى موقفه من ثروته البشرية المهدرة والمعطلة هذه، عاملاً على إزالة ما وراءها من عوامل واسباب، وخاصة مشكلة الأمية ونظام التعليم السائد، ثم ما هناك من سياسات اقتصادية متحيزة ناحية رأس المال المادى على حساب راس المال البشرى، ويجب أن يعاد صياغة مناهج واستراتيجيات التنمية فى العالم الإسلامى بما يعيد للعنصر البشرى دوره وأهميته المحورية فى عملية التنمية، وأن ليأمل على أن المؤثر والمقصود وليس التابع والمتأثر، لقد حكّمت سياسات التنمية المطبقة والتى هى فى معظمها مستوردة حكّمت رأس المال المادى فى المورد البشرى، فما سمح به رأس المال المادى من عمل للعنصر البشرى يعمل وإلا فلا وهذا انتكاس وقلب للحقائق، حيث كان ما يزال أن يكون العنصر البشرى هو المقصود أولاً، وبالتالى تصبح العمالة والتوظيف بالنسبة له متغيراً أساسياً فى معادلة سياساته الإنمائية.

منظور اجتماعى: الأمية والتعليم:

من المفارقات العجيبة أن الإسلام الذى يدين به سكان العالم الإسلامى والذى يقدس العلم

ويحارب الأمية، كما سلفت الإشارة، يعيش ما يقرب من نصف سكانه وضعية الأمية الأبجدية أمية القراءة والكتابة وهى أشد أنواع الأمية تخلفاً وبدائية، ويزداد الشعور بالأسى والحزن إذا ما قارنا هذه الأوضاع المتردية بأوضاع العديد من بلاد العالم، والتى لا تقف عند حد الدول الغربية، حيث تكاد تنمحى بين سكانها المية تماماً. ومشكلتها اليوم هى الأمية الالكترونية والعمل على إزالتها من بلادها، ونؤكد على أن صورة العالم الإسلامى من هذه الزاوية متفاوته من دولة لخرى، ومع ذلك فتلك هى الصورة العامة، ولا شك أن هذه الأمية الأبجدية المتفشية فى العالم الإسلامى تلقى بعبئها الثقيل على عملية التنمية مؤدية إلى مزيد من التخلف والتقهقر، والخروج من السباق الضارى، الحادث اليوم، وهو سباق أدارته وأسلحته التقدم التقنى والمعلوماتى المذهل فأين الأمىُّ من هذا؟ إنه بعيد كل البعد عن حلبة الإنتاج والإسهام فيه، ناهيك عن تقديم الجديد من الابتكارات التى باتت الشغل الشاغل للدول الناهضة.

ثم إنه بعيد كل البعد عن النمط الاستهلاكى الجيد، وكذلك عن إقامة علاقات اجتماعية جيدة، والأهم والأخطر أنه بعيد كل البعد عن المشاركة الفعالة فى شئون بلده وقضاياه ولا سيما ما يتعلق بالحريات والحقوق والعلاقات مع السلطات الحاكمة.

وليس هناك أى مبرر موضوعى لوجود هذه النسبة العالية من الأمية فى العالم الإسلامى وربما يقال إن وراء ذلك ضعف التمويل وتواضع الإمكانات الحكومية، فميزانية التعليم فى العالم الإسلامى متدنية تأتى فى مؤخرة القطاعات الأخرى، وهذا حق، لكن الحق منه أن هذا الضعف التمويلى مرجعة الأساسى دونية نظرة الحكومات الإسلامية إلى مرفق التعليم وأهمية، وأنها مشغولة إلى أذنيها بإشباع حاجات أخربوتوفير متطلبات مرافق أخرى على رأسها الأمية الداخلى (مالوكم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه منصور، الرياض: دار المريخ، ١٩٩٥، صـ٣٦٨).

وعندما تضطر هذا الدول لتخفيض حجم إنفاقها العام فإن أول شئ يرد على بالها هو مرفق التعليم، إن العالم الإسلامى فى جملته مع الاعتراف ببعض الاستثناءات يواجه مشكلة حادة تتمثل فى تدنى قضية التعليم فى سلم أولوياته وأفضلياته.

وقد يكون وراء هذه النسبة العالية من الأمية رداءة نظم التعليم الأساسى وفشلها، بحيث باتت عامل طرد للأطفال بعدم الدخول فيها أو بسرعة التسرب منها، والحق أن هذا العامل بات يمثل مشكلة حقيقية، على العالم الإسلامى أن يتعامل فيها بجدية وقد يكون وراء ذلك تدنى مستويات المعيشة لفئات عريضة بل غالبة من سكان العالم الإسلامى، وبالتالى عدم تمكنهم من تعليم أطفالهم

وأولادهم لئن التعليم فى ظل هذه الوضعية يواجه بتكلفة فرصة بديلة مرتفعة، تتمثل فى انخراط الأطفال والشباب فى أعمال اقتصادية تدر بعض الدخل، مهما كانت درجة حدادها الاقتصادية للمجتمع،

والمؤسف أن هذه حقيقة، ولكن الحقيقة الدافعة هنا هى أن تدنى مستوى هذه القاعدة الجماهيرية العريضة من السكان لا يرجع إلى التدنى العام فى الوضع الاقتصادى لهذه الدول بقدر ما يرجع إلى سوء التوزيع وانعدام العدالة وتغييب مبدأ الإنصاف وإذا لم تعالج هذه المشكلة العلاج الجيد فلن يرتجى مزيد من الإقبال على التعليم، وخاصة منه الابتدائى، وقد أجريت دراسة على بعض بلاد العالم الإسلامى تبين منها أن معدل التحاق الأطفال بالمدارس لدى الخمس الأعلى من الدخول هو ٨٠% بينما هذا المعدل لا يتجاوز ٥٠% لدى الخمس الأقل دخلاً، وبالنسبة للأخير فإن غالبيتهم تتسرب من التعليم الأساسى منذ البداية ولا يستكمل منهم إلا نسبة متدنية قد لا تزيد على ٥% فى بعض الحالات.

وليتنا ندرك أن قضية التعليم وتحقيق الإنصاف فيها، بل المحاباة للفقراء هى مدخل أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية وفى الوقت لتحقيق العدالة مستقبلاً، فالتعليم يحقق النمو والعدالة معً متى كان منصفاً وإلا عرقل النمو زاد من حدة التفاوت وسوء التوزيع (مالكوم جبلز، مرجع سابق، صـ ٣٦٩).

ومما يؤسف له شيوع حالات عديدة من اللامساواة والا تكافؤ واللا إنصاف فى النظم التعليمية فى العالم الإسلامى فهناك التعليم الفاخر وهناك التعليم الشعبى، ويتمثل ذلك فى المدارس والجامعات، وفى المدرسين، وفى المناهج والتعليم بذلك يضع سداً حاجزاً أمام التخفيف من مشكلة الفقر من جهة، وأمام التوظيف الجيد والنمية الحسنة للموارد البشرية من جهة ثانية، وأيا كان الوضع فإن من يملك العلم والمعرفة يملك الاقتصاد، ومن يملك الاقتصاد يملك السياسة، ومن يملك السياسة يتسيد العالم(د. حنفى سليمان، قضية الموارد البشرية، المؤتمر العلمى السنوى الثالث" إدارة التنمية فى مصر فى ظل التحولات العالمية كلية التجارة - جامعة الزقازيق، ١٩٩٩).

التعليم فى العالم الإسلامى - نواقص يجب تداركها:

أرجو ألا يفهم البعض أننا نبالغ ونركز فقط على الجانب السلبى فى العملية التعليمية فى العالم الإسلامى متجاهلين ما هنالك من جوانب إيجابية مشرقة والحق أننا لا نقصد المبالغة ولا جلد الذات، كما يقال، ونحن مقرون بما هنالك من إيجابيات كبيرة، وإن كانت لدى قلة من الدول

الإسلامى لكن مقودنا لفت الأنظار إلى ما هنالك، أو بالأحرى بعض ما هنالك من سلبيات تشوب العملية التعليمية، بهدف الحرص على الارتقاء بها، وتجريدها، ووصفها فى الموقع الذى تستحقه، وتأهيلها للقيام بدورها المحدورى فى عملية التنمية فى العالم الإسلامى.

وفى هذا الصدد نطرح بعض الملاحظات التى لا ننفرد بملاحظتها بل يشاركنا فى ذلك الحم الغفير من رجال التعليم والتربية والمفكرين فى العالم الإسلامى.

١ـ التعليم فى العالم الإسلامى قاصر عن استيعاب الطلب عليه: وهذا يصدق على كل مستويات التعليم، وخاصة التعليم الابتدائى وكذلك التعليم الجامعى، ولعل أول سبب يثار وراء ذلك هو قلة التمويل. ويمكن مواجهة ذلك بتعديل نظرة الحكومات إلى التعليم ورفع درجته فى سلم الأولويات لديها، ثم إشراك المؤسسات الإسلامية فى هذه العملية، وعلى رأسها مؤسسة الوقف، والتى على اكتافها قامت الحضارة الإسلامية العلمية فى العصور السابقة. وكذلك مؤسسة الزكاة، وأيضاً تحميل المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف وغيرها مسئوليتها حيال هذه القضية الاجتماعية الاقتصادية بالغة الأهمية وأعتقد أن استدعاء هذه المؤسسات الإسلامية للماركة فى العملية التعليمية سوف يكون له آثار واضحة وجلية فى مواجهة مشكلة قصور التعليم عن إشباع الطلب عليه والحاجة غليه.

وبهذا وحده يصبح المجتمع فى خدمة ما يحتاجه من علوم والمجتمع مهما كان وضعه المادى فهو أقدر بكثير من الدولة، ذات الموازنة المحدودة، والحق أننى لا أتفهم مقولة ضعف الامكانات وقلة مصادر التمويل فى الوقت الذى نقرأ فيه غمائر على التريليون دولار.

٢ـ يغلب عليه إعطاء معلومات وتكديسها لدى الطالب دونما اهتمام مقبول بغرس المهارات وشحد المبادرات وقليل من المعلومات مع مزيد من التحريض العقلى ودعوته إلى التفكير أفضل بكثير من مزيد من معلومات مجردة لا تكسب مهارات(إبراهيم البليهى، من أسباب القحط العلمى والعملى فى المجتمع الإسلامى، ندوة تحسين الأداء، جامعة الملك سعود، القصيم، ١٩٩٢).

وقد غذت نظم الاختبارات والتقييم هذا التوجه، فهو تقييم للذاكرة والقدرة على الحفظ والاستيعاب، ومن ثم التأهل لنيل الشهادات ليس إلا وهذا، اعتراف الخبراء نذير شؤم وفل فى العملية التعليمية(د. زغلول النجار، أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، رسائل إسلامية المعرفة (٦)، صـ٥٢، ١٩٢).

٣ـ هو فى غالبة تعليم ثنائى مزدوج إما دينى وإما دنيوى، فى غالب دول العالم الإسلامى ننجد نظام التعليم منشطر شطرين، شطر دينى وشطر دنيوى. والشطر الدينى غيبت فيه النظرة

الحياتية، وقضايا الناس الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والشطر الدنيوى غابت فيه الروح الدينية. وهناك حقيقة تكاد تخفى على كثير، وهى أن الإسلام دين ودنيا معاً، فهو كل مركب من عنصرين، لا يغنى أحدهما عن الآخر وفى الإسلام نجد البعد الدينى متغلغلاً فى كل مناحى الحياة غير مقتصر على علاقة الإنسان بربه من خلال العبادات والطقوس المهدرة ومع الاعتراف بالتخصص واحترامه، وضرورة أن يكون هناك علماء دين فإن هذا لا ينافى أن يكون مع ذلك قدر لا بأس به من المعارف الدنيوية فى مجالات الحياة المتنوعة. وحتى لو أبقينا على النموذجين فما نريده وما نحتاجه هو مزيد من العنصر الروحى فى النموذج الدنيوى، ومزيد من العنصر الدنيوى فى النموذج الدينى(د. عبد العزيز القويجرى، التعليم العربى - الدافع والمستقبل من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة).

إن مطلبنا فى هذا الشأن واضح يتمثل فى صياغة المعارف كلها إنطلاقاً من تصور إسلامى صحيح.

٣- إقتفاد النظرة المتكاملة، والتى تجمع فى بوتقة واحدة العلوم الدينية والعلوم الأدبية والعلوم العلمية والفلسفة، بحيث نكون أمام خلطة أو مركب تذوب فيه العناصر المتعددة، والتى تستطيع هى فقط أن تكون الإنسان الصالح الذى يتعامل مع نفسه ومع بنى جنسه ومع بقية المخلوقات تعاملاً رشيداً يحقق الخير للجميع وهى التى تستطيع أن توجد الخصيات السوية التى تستطيع أن تنهض بالمهمة التى خلقت من أجلها وهى عبادة الله وعمارة الأرض والقيام على أمورها بالعدل والكفاءة(د/معين صديقى، الأسس الإسلامية للعلم، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، رسائل إسلامية المعرفة (٣)).

٤- التحيز ناحية التعليم النظرى على حساب التعليم الفنى، من المشاهد المألوفة فى العالم الإسلامى أنك تجد العديد والعديد من الكليات النظرية بينما تجد القليل من الكليات العملية ثم إنك تجد العديد والعديد من الجامعات ذات الكليات المتعددة بينما لا تجد إلا القليل من المعاهد والأكاديميات التى نجد ناحية التطبيق واستخدام النظريات فى المجال العملى الإنتاجى وهذا انعكاس لقيم سائدة تعلى من شأن الشهادات الجامعية على حساب الشهادات الفنية، والحق أن العلوم النظرية وإن كانت ذات أهمية كبيرة لكنها لا تغنى على الإطلاق عن معاهد تمزج الفطر بالعمل وتحيل الاختراعات إلى ابتكارات تنزل للحاية وتعايش الواقع ما قيمة الآلاف من مهندسى الزراعة الذين لا يحسنون التعامل مع الحقول والمزروعات؟

وما قيمة الآلاف من المهندسين الذين لا يحسنون التعامل مع الآلات والمصانع وغيرها؟ ثم ما أهمية تخريج عشرات الألوف كل عام من كليات الأداب والحقوق مثلاً، وليت مثل هذه الكليات استطاعت أن تعلم خريجيها كيف يفيدون واقعهم، وكيف يحشدون الجهود فى إتجاه أهداف قومية يراد تحقيقها. والمؤسف أن الكثير من خريجى الجامعات يأتون إلى سوق العمل حاصلين معلومات نظرية غير مصحوبة بأية مهارات عملية، وليس لديهم استعداد طيب لاكتساب هذه المهارات وتعلمها من خلال الممارسة وقد نجم عن ذلك أو أدى إلى ذلك غياب التفاعل بين مؤسسات التعليم والبحث العلمى ومؤسسات الإنتاج، مع أن العلم لا يحيا إلا بالعمل ولا يتوهج إلا بالممارسة ومنطق عصرنا هو منطق التكنولوجيا(س.م. جننيدزايدى وآخر، نقل نتاريخ البحث العلمى إلى قطاع الإنتاج، والمنظمة الإسلامية للتربية، ٢٠٠٠م).

هو منطق الصرامة العملية والانضباط الذى لا يعرف التساهل إن الأمم تتبارى اليوم بكم براءات الاختراع التى تقدمها، ولا يكون ذلك إلا بتزاوج العلم الدقيق مع العمل الدوءب ولا شك أن هذا الانفصام الواضح بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج انعكس أثره السلبى القوى على كليات فحرمت الجامعات من التمويل والممارسة العملية، وحرمت مؤسسسات الإنتاج من التطوير فى أدوائها وأساليبها ومنتجاتها، وخسرت الجامعات بذلك مدافعها العلمية كما خسرت مؤسسات الإنتاج مواقعها التنافسية إن الإنسان فى الدول المتقدمة يتعلم عن طريق العلم أكثر مما يتعلم عن طريق الدراسة النظرية، وقديماً قالها سيدنا عمر "لست معلمكم إلا بالعمل" ولكننا نسينا ذلك، وعمل به غيرنا ونسينا كيف قام علماؤنا السابقون بالرحلات نصب الآلات وبناء المعامل(د.ماجد الكيلانى، مقومات الشخصية المسلمة، مكتبة دار الاستقامة، مكة المكرمة، ١٩٩٦، صـ٨٣، وما بعدها).

إن هذا التلاحم بين المعاهد العلمية ومؤسسات الإنتاج كفيل بأن يحل لنا إلى حد كبير مشكلة ضعف التمويل للتعليم بشكل عام والبحث العلمى بشكل خاص، إن انفاق العالم الإسلامى كله على البحث العلمى عام ٢٠٠٥، لم يتجاوز ٥.٤ مليار دولار، بينما بلغ هذا الإنفاق فى دولة اليابان وحدها فى هذا العام ٦٨.٤ ملياراً.

هشاشة التكامل بين مؤسسات التعليم فى العالم الإسلامى لا خلاف حول تعدد سياسات ومناهج التعليم فى العالم الإسلامى، ربما بقدر تعدد دولة، وهذا ما يضعف الروابط الثقافية والعلمية، ويقلل من فرص الاستفادة المبتادلة من الخبرات المتاحة(د. عبد العزيز التويجرى، مرجع سابق).

ولن يجمح بنا الأمل والخيال للمناداة بتوحيد سياسات التعليم والمناهج فى العالم الإسلامى

الذى بلغ التفكك فيه إلى النخاع، لكننا ننادى بقدر من التنسيق والتعاون، والعمل على الاستفادة المتبادلة بقدر الإمكان، وفى نفس الوقت نطالب بالتركيز على تلافى سلبيات النظم التعليمية السائدة فى كل دولة على حدة، إن هناك أطراً عامة ومبادئ كبرى ينبغى أن تدور سياسات التعليم حولها وتفيا مقاصدها، ومن ثم فإن عوامل التكامل والترابط سوف تقوى، وإن بغير محاولات رسمية وإجراءات من هنا وهناك أما عن الهشاشة الحالية فى التعامل التعليمى والتربوى على المستوى الإسلامى فهى أمر واقع، مع التقدير للجهود التى تبذل من قبل المنظمة الإسلامية للتربيةوالعلوم والثقافة، ومن قبل رابطة الجامعات الإسلامية وغيرها ونحب أن نعرف كم هى عدد مؤتمرات وزراء التعليم فى العالم الإسلامى؟ كما نحب أن نعلم مدى تغلغل العلاقات العلمية ومظاهر هذا التغلغل بين المعاهد والجامعات الإسلامية، وما هو حجم هذه العلاقات؟ إننى أخشى أن يكون نصيبها هو نفس نصيب التجارة البنية الإسلامية، بل أقل.

لا نريد أن نصل إلى القول بأن "الواقع يشهد أن التعليم فى المجتمعات الإسلامية ما زال طلاء رقيقاً لم ينفذ إلى أعماق النفوس، ولذلك لم يؤثر فى السلوك، ولم يعدل فى العادات، ولم يربط الدارسين بقيم العلم، ولم يروضهم على الانضباط، ولم ينم فيهم ملكة الملاحظة وحب الاستطلاع ولم ينشئ فيهم الروح العلمية، ولم يتربوا على تقدير قيمة الوقت، ولم تتسع مداركهم لابعاد الطبيعة البشرية"(إبراهيم البليهى، مرجع سابق).

مع أن هذه حقيقة واقعة وملموسة ومحل اتفاق. ومع ذلك فما زال الأمل قائماً فى الإصلاح، فى ظل الصحوة الإسلامية الفكرية القائمة، وفى ظل جسامة التحديات التى يفرضها نظام العولمة الراهن.

وهناك الكثير من الملاحظات فوق ذلك حول نظم وبرامج التعليم المطبقة فى العالم الإسلامى، والمقام هنا لا يتسع لسردها كلها، وفى ذلككفاية، وأياً كان وضع التعليم فى العالم الإسلامى فالذى لا شك فيه ولا جدال حوله أننا أصبحنا اليوم وسط متغيرات عالمية تفرض علينا فرضاً وضع استراتيجية جديدة للتعليم فى عالمنا الإسلامى(محمد بو بكرى، من أجل استراتيجية لتعليم مؤهل للشغل فى العالم الإسلامى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ٢٠٠٠م).

تجعله يحقق التنمية الحقيقية الفعالة فيما لدينا من موارد بشرية ضخمة يمكنها من الإسهام الملحوظ فى العمل الاقتصادى من جهة، وفى المشاركة الفعالة فى بناء المجتمع الإسلامى والتخفيف من حدة مشكلات الفقر وسوء التوزيع والاستبداد السياسى إن عصر العولمة هو عصر التكنولوجيا المتطورة والمعقدة فى مختلف المجالات، وتدنى مستويات المهارات التعليمية للقوى العاملة فى

العالم الإسلامى يقلل كثيراً من قدرتها على الاستفادة من تلك التقنيات، ومن ثم تقل قدرتها على التنافس فى الأسواق الدولية من جهة، وعلى تحسين أوضاع الفقراء فيها من جهة ثانية.

نزيف العقول الإسلامية Drain- Drain:

من المآسى الكبار التى يعيشها العالم الإسلامى المعاصر مأساة نزيف عقوله إلى الخارج، ولا أقول هجرة عقوله، فما يحدث ش أبشع بكثير من مجرد عمليات هجرة، قد تكون مشروعة إنها عملية استنزاف جاد ومستمر للعقول المسلمة، عمل عليها كل من الدول الأجنبية والدول الإسلامية على السواء.

وكأنه قدر مكتوب على العالم الإسلامى أن تستنزف رؤوس أمواله المادية ورؤوس أمواله البشرية، ومتى حدث ذلك لمجتمع ما فما الذى بقى له من مقومات البقاء والوجود، ناهيك عن مقومات المنافسة والسبق وتحقيق المصالح إن موارد العالم الإسلامى الطبية والمالية، وموارد ه البشرية الفعالة منهوبة نهباً منظماً مرتباً مستمراً.

وكأن العالم الإسلامى غير جدير بما لديه من موارد، وكأنه يزرع ليحصد غيره، ويعلم ليقطف ثمرة التعليم غيره، ويقوم بفرز موارده البشرية ليأخذ غيره أعلى أنواعها مقدرة وكفاءة على الإنتاج والتطوير.

ما هو حجم هذه الظاهرة؟ وما هى أبعادها؟ وما هى أسبابها؟ وما هى آلياتها؟ وما هى آثارها؟ وما هى سبل مواجهتها؟ نترل الإجابة على تلك التساؤلا لتحقيق جيد أخرى حول هذا الموضوع أجرته مجلة الاقتصاد الإسلامى فى عددها رقم ٢٩٤ فى رمضان ١٤٢٦هـ، والذى آثانا أن نأتى بنصه، وكما هو، ونضعه أمام القارئ الكريم وإن كان لنا من إضافة فهى مجرد تعليق عليه بعد الانتهاء من الإطلاع عليه.

فى الواقع نحن لسنا فى حاجة إلى تعليق على هذا التحقيق، ومع ذلك فهذه بعض النقاط الموجزة نطرها برجاء المزيد من الإفادة:

١ـ هى ظاهرة، وليست مجرد حالات هنا وهناك، آخذه فى التزايد والاتساع بفضل عوامل الجذب القوية من جهة، وأيضاً عوامل الطرد التى لا تقل عنها قوة، من جهة ثانية، وهى فى جانب كبير منها ليست ظاهرة طبيعية تعكس حق الإنسان فى التنقل وحريتة فى اختيار مكان عمله حتى لو خارج دولته، والبعض يسميها نزيفاً أو استنزافاً، وما يحمله هذا المصطلح بين واضح، والبعض يسميها سرقة، والبعض يسميها نهباً، وفى كل وجه من الصدق، فهى بهذا الشكل تفريغ للعالم

الإسلامى بين الخبرات والعقول، التى هو بأمس الحاجة إليها فى تنميته والنهوض به.

٢ـ أسبابها متعددة، منها العام ومنها الخاص، ومنها الاقتصادى ومنها السياسى ومنها الاجتماعى ومنها العلمى ومع تعدد وتنوع العوامل والأسباب فإن ذلك لا ينفى أن العامل السياسى والأمنى، يقف على رأس القائمة يليه العامل الثقافى والعلمى والاجتماعى وأخيراً العامل الاقتصادى، فالعالم يريد أولاً حرية ومكانة وكرامة وتقدير، ومتى تحقق له ذلك فغالباً لن يفكر فى الهجرة، وخاصة الدائمة، ظروف وأوضاع اقتصادية والوقائع توكد على ذلك، فقد كان وراء العديد من هذه الهجرات نظم استبدادية وكتاتورية تهدر الحقوق والحريات الأكاديمية ويوم تنمحى هذه الأوضاع الشاذة سوف تتلاشى هذه الظاهرة السارقة لمستقبلنا، وعندها سوف يعدد الكثير من الطيور المهاجرة، ومن لا يعد سيمد يده ويقدم خبرته وفكرة لخدمة المجتمع، وعندها لن تجد الطيور ما يدعوها لترك أعشاشها.

٣ـ إن الخسائر الناجمة عن هذه الظهرة باهظة ويكفى أن نعرف أن جانباً فقط منها يقدر سنوياص بـ١.٥٧ مليار دولار فى العالم العربى ولو رصد هذا المبلغ لدعم البحث العلمى لجنينا الوقوع فى هذه الهاوية والتى أدنى شئ فيها ضياع النفقات التعليمية التى بذلت لتعليم هؤلاء المسروقين، مع ضخامتها وثقلها، لكن الخسارة الأجسم هى فقدان الأمة بشكل منظم عقولها المفكرة والمنوط بها قيادتها فى طريق النهضة والتنمية، وهى خسارة تجل كثيراً عن القياس النقدى مهما تعاظم فالمعرض للخطر حينئذ هو الكينونة والوجود نفسه وليس مجرد أموال، وليس معنى ذلك قفل الأبواب بالأسلوب الرسمى، والعودة إلى مصادرة حق السفر والهجرة، فما هذا بحل، ولا يُسمح القواعد والقوانين الدولية بإتخاذ مثل تلك الإجراءات إن ضخامة الخسارة لا تبرر مصادرة هذه الحقوق الشخصية والعلاج الصحيح هو ما قام على الحوافز والإغراءات وهى عديدة تجمع بين المادى والأدبى والسياسى والأمنى، وعلى المسئولين فى عالمنا الإسلامى أن يغلبوا المصالح القومية العليا على كا ما عداها.

٤ـ ما العمل؟ يمتد العمل على جبهتين فى آن واحد، على جبهة ما سرق وما استنزف بالفعل، وعلى جبهة المحتمل سرقته واستنزافه، أما ما سرق بالفعل فليكن الجهد موجهاً للاستفادة القصوى به سواء من خلال عودته الدائمة، طالما كان ذلك ممكناً، أو من خلال عودته المتقطعة المنتظمة وإقامة شبكة من العلاقات العلمية معه من خلال المؤتمرات والزيارات وعضوية مجالس الجامعات واكليات والمشاركة فى المشروعات والأبحاث العملية... إلخ.

وأما ما هو محتمل سرقته فعلينا بالإحاطة به وحمايته وإشباع احتياجاته إلى الأمن والحرية

والمكانة وأودات البحث ومعاملة، ومن المضحكات المبكيات ما طرحه الاقتصادى اللامح جاجش بجواتى من قيام الدول المتقدمة وهى هنا الدول السارقة المستنزفة بفرض ضريبة تقدم للدول المسروقة، هل هذا هو العلاج؟ هل يقال للسارق استمر وما نريده منك رد الفتات مما سرقته وتسرقه؟ وهل من الممكن أن يرى هذا الاقتراح الطيب(١) النور فى عالم استباح كل شئ؟ أم أنها دعوة يائسة فقدت كل أمل فى العلاج؟ إننا ننادى باستراتيجية تحقق لنا تصديراً قوياً لما قد يكون لدينا من فائض الموارد البشرية بعد إشباع حاجة السوق المحلية، وتحقق لنا فى الوقت نفسه سياجاً منيعاً حراً حيال قيام الغير بنهب واستنزاف ما لدينا من هذه العناصر البشرية ذات الكفاءات المتميزة.

توصيات:

١ـ وضع استراتيجية للتعليم على مستوى العالم الإسلامى فى كل مراحلة تشارك فيها كل دول العالم الإسلامى ومفكرية وتطرح على الدول الإسلامية للعمل بها أو على الأقل للاستفادة منها تلبى متطلبات سوق العمل الحالى، وتعيد تجديد العقل المسلم وتغيير صياغة الإنسان الإسلامى.

٢ـ تفعيل منظمات وهيئات التربية والعلوم الإسلامية وإعطاؤها المزيد من الصلاحيات والامكانات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الارتقاء بالتربية والتعليم، وبالتعاون الإسلامى فى هذا المجال.

٣ـ التأكيد على أن يكون طابع العلوم المختلفة هو الطابع الإسلامى، وأن تكون سياسات وبرامج التعليم تحمل الطابع الإسلامى كذلك.

٤ـ إنشاء جامعة إسلامية للعلوم والتكنولوجيا يختار لها بلد إسلامى تمول من قبل الدول الإسلامية ويديرها مجلس أمناء من أفذاء علماء المسلمين، وخاصة ما كان منهم مقيماً خارج الديار الإسلامية ويدعى لها الطلبة النوابغ من أرجاء العالم الإسلامى.

٥ـ إنشاء جامعة إسلامية للعلوم الاجتماعية الإنسانية على غرار جامعة العلوم والتكنولوجيا.

٦ـ إنشاء مراكز علمية بحثية متخصصة إسلامية فى أرجاء العالم الإسلامى، مثل المركز الإسلامى لبحوث البترول والطاقة والمركز الإسلامى لبحوث المياة والمركز الإسلامى لبحوث الصحراء.. إلخ تدار إسلامياً من قبل باحثين مرموقين فتخصصاتهم.

٧ـ إنشاء جمعيات للعلماء المسلمين فمختلف المهن والتخصصات مثل جمعية المحاسبة وجمعية المهندسين وجمعية الأطباء... إلخ ينضم إلى عضويتها الباحثون المتميزون فى

تخصصاتهم.

٨- إصدار دليل متجدد لعلماء المسلمين فى كل التخصصات وإنشاء شبكة معلومات إسلامية فى مجال العلوم والتكنولوجيا.

٩- تقديم جوائز سخية فى العلوم والآداب للعلماء النابغين شريطة أن يكون لها مردود عملى ينعكس على الواقع الإسلامى.

١٠- توفير الأمن والحماية والحرية والمكانة الكريمة للمؤسسات العلمية ومنسوبيها.

١١- وضع تصور واضح وعملى للاستفادة القصوى من علماء المسلمين المهاجرين.

١٢- قيام هيئات الأوقاف فى العالم الإسلامى بتبنى قضية الأمية والتعليم واعتبارها على قمة اهتماماتها.

١٣- اعتبار قضية التعليم قضية أمن إسلامى لا يقل بحال عن الأمن الاقتصادى والأمن العسكرى والنظر على فجوة المعرفة فى العالم الإسلامى على أنها أخطر من فجوة التخلف.

١٤- اعتبار ميزانيات البحث العلمى مسئولية تضامنية بين الحكومات ورجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى.

المراجع حسب ورودها

١- د. فؤاد مرسى، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت رقم ١٤٧.

٢- د. محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٧٩.

٣- د. جورج قرم، التبعية الاقتصادية، بيروت: ١٩٨٠.

٤- إبراهيم البليهى، من أسباب القحط العلمى والعملى فى المجتمع الإسلامى، ندوة تحسين الأداء - جامعة الملك سعود ١٩٩٢.

٥- الإمام الرازى، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦- د. فرج عزت، أبعاد وقضايا التنمية الاقتصادية، القاهرة ١٩٩٤.

٧- د. على لطفى، التنمية الاقتصادية، القاهرة: مكتبة عين شمس ١٩٩٤.

٨- د. أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرين، الدار الجامعية، القاهرة ١٩٩٠.

٩- فينود توماس، دروس مستفادة من التنمية الاقتصادية، مجلة التحويل والتنمية، صدوق النقد الدولى، عدد سبتمبر ١٩٩١.

١٠- د. محمد المرصفى، اقتصاديات التعليم، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر، كلية التجارة - جامعة المنصورة، ٢٠٠١.

١١- د. طه محمد علوان، الاقتصاديات العربية - الواقع واستراتيجية التحديث - المؤتمر العلمى السابع عشر، كلية التجارة - جامعة المنصورة.

١٢- د. على عبد الوهاب، التنمية البشرية ودورها فى تحقيق الفعالية فى أداء المنظمات، فى كتاب البعد الثالث لإدارة القرن الحادى والعشرين، تحرير د. سعيد عامر، مركز وايد سيرفس للتطوير الإدارى، القاهرة ٢٠٠٠.

١٣- جون ميدلتون، كيف يصبح التدريب المهنى فعالاً، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ١٩٩٠.

١٤- جون بيج، معجزة بلدان شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ١٩٩٤.

١٥- نيكولاس بيرنيت، تحديد أولويات الاستثمار فى التعليم، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٩٥.

١٦- ألان مينجات، التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠٠٢.

١٧- أمارتيا صن، التنمية حرية، عالم المعرفة، الكويت، رقم ٣٠٣.

١٨- محمود الشرقاوى، الإسلام وأثره فى الثقافة العالمية، سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامى، مكة المكرمة العدد ١٦٠.

١٩- د. عماد الدين خليل، حول إعادة تشكيل العقل المسلم، مؤسسة الرسالة، بيروت: ١٩٨٥.

٢٠- جوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٦.

٢١- عباس العقاد، التفكير فريضة إسلامية، القاهرة.

٢٢- مجلة الاقتصاد الإسلامى، بنك دبى الإسلامى، العدد ٣٠٧.

٢٣- الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعى فى الإسلام، الشركة التونسية، للتوزيع ١٩٧٦.

٢٤- مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه منصور، دار المريخ، الرياض: ١٩٩٥.

٢٥- د. حنفى سليمان، قضية الموارد البشرية، المؤتمر العلمى السنوى الثالث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر ١٩٩٩.

٢٦- د. عبد العزيز التويجرى، التعليم العربى - الواقع والمستقبل من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

٢٧- د. زغلول النجار، أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، سلسلة رسائل إسلامية المعرفة رقم (٦).

٢٨- د. محمد معين صديقى، الأسس الإسلامية للتعليم، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، سلسلة رسائل إسلامية المعرفة، رقم (٣).

٢٩- س. م. جنير زايدى، نقل نتائج البحث العلمى إلى قطاع الإنتاج، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ٢٠٠٠.

٣٠- د. ماجد الكيلانى، مقومات الشخصية الملمة، مكة المكرمة: مكتبة دار الاستقامة ١٩٩٦.

٣١- محمد بو بكرى، من أجل استراتيجية التعليم مؤهل للشغل فى العالم الإسلامى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

٣٢- مجلة الاقتصاد الإسلامى، العدد ٢٩٤، رمضان ١٤٢٦هـ.